الفصل الثاني

الدراسات السابقة والإطار النظري

٢,١ المقدمة

يحتوي الفصل الثاني على الدراسات السابقة والإطار النظري لدراسة أثر تمويل التعليم في نيجيريا. ويشمل الفصل الثاني النقد الأدبي ورأي الباحث والدراسات الحديثة المتعلقة بموضوع الدراسة محل البحث. وهناك العديد من النقاط التي سوف يتناولها الفصل الثاني مثل مفهوم التعليم، وخصائص التعليم والأسباب وراء الاقبال على التعليم وواقع التعليم في نيجيريا.

٢,٢ أولاً: الإطار النظري

٢,٢,١ مفهوم التعليم

مما لاشك فيه أن التعليم هو عملية ديناميكية لإستخدام التعليم كوسيلة يمكن استخدامها لتحسين جودة الحياة، كما أن التعليم له دور إيجابي في تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث أن التعليم يبرز قدرات الفرد والكفاءة الذاتية في إدراك الواقع المحيط. كما أن معظم الفقراء يركزون على حصول أبنائهم على التعليم اللازم من أجل مواجهة أعباء الحياة. وأكد أماجيونيوديوي (٢٠١٢) أن التعليم هو ذلك القدر من العلم والمعلومات في كافة الفروع التي تؤدي إلى تفتح مدارك الشخص بحيث يفيد هذا العلم في التواصل مع المجتمع. ويرى الباحث أن تحديد مفهوم للتعليم غاية في الصعوبة حيث أن مفهوم التعليم دائماً ما يشير إلى المعرفة والإلمام بالكثير من العلوم أو المستوي الذي يمكن أن يحصل عليه الفرد من العلوم والمهارات المختلفة

التي تفيده في التعاطي مع المجتمع الذي يعيش فيه بشكل عام. أن فكرة الحصول على قدر من التعليم يعتبر من ضمن أولويات الدول وحتي لو لم تكون تلك الرغبة معلنه بشكل عام. كما أن رغبة الدولة في تحسين جودة الحياة من خلال الإقبال على التعليم للحد من الزيادة السكانية. وأكد أماجيونيوديوي (٢٠١٢) أن الإقبال على التعليم يحل مشكلة تعليم الإناث وازدياد رغبة أولياء الأمور في تحسين مستوي المعيشة الخاصة بهم. وكذلك فإنه يمكن القول بأن التعليم العالي هو التعليم الذي يحصل عليه الفرد بعد حصوله على التعليم الثانوي، بحيث يؤهله مجموع درجاته التراكميه إلى الالتحاق بإحدى الكليات العمليه أو النظرية. والتعليم العالي هو شكل من أشكال الإستثمار في الإستثمار في رأس المال البشري وبالتالي فإن التعليم العالي يساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الإقتصادي. وأكد جاجا (٢٠١٣) أن هو ذلك التعليم الذي يمكن الحصول عليه بعد استكمال التعليم الثانوي ويخضع التعليم الجامعي للعديد من اللوائح والتعليمات تضع وزارة التعليم العالي السياسات واللوائح والتعليمات، كما تضع وزارة التعليم العالي العديد من المواصفات الفنية الخاصة بالمؤسسات التعليمية بصفة عامة، كما يمكن لوزارة التعليم العالي أن تساهم بشكل كبير في تحديد الشروط الواجب توافرها في المتقدمين لدخول الجامعات النيجيرية سواء الحكومية أو الخاصة. وأكد فابويدي (٢٠١٧) أن التعليم العالي هو أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية تستخدم لتحقيق غايات المجتمع بشكل كبير.

٢,٢,٢ واقع التعليم في نيجيريا

من المؤكد أن نيجيريا قد عانت كثيراً بسبب الحقبة الاستعمارية وبسبب فرض الكثير من الإملاءات على النظام التعليمي الحالي حيث تأسست الجامعات النيجيرية منذ عام ١٩٨٠. وأشار أماجيونيوديوي (٢٠١٢) أشار إلى أن التعليم في نيجيريا شهد الكثير من الأحداث والتطورات عبر التاريخ، حيث أن

التطور في التعليم كان يهدف دائماً إلى تحسين التنمية الاقتصادية. وبالرغم من وجود معايير للجودة للتعليم العالي في نيجيريا في ذلك الوقت إلا أن مشكلة تمويل التعليم العالي كانت مشكلة قائمة منذ فترة كبيرة، حيث استشرى الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي النيجيري. كما أن مؤسسات التعليم العالي قد وظفت الكثير من القادة المشكوك بهم. وبالرغم من أن مؤشرات التعليم في نيجيريا قد أشارت إلى أن نيجيريا من أبرز الدول النامية التي بها إنخفاض في مؤشرات التنمية بشكل ملحوظ. حيث أشار تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٩ أن هناك العديد من المشاكل المالية الخاصة بالتمويل وضعف كفاءة أعضاء هيئة التدريس وتدني قدرتهم على استيعاب تلك الأعداد الكبيرة، كما أن تدني مشكلة الجودة قد أثر بشكل مباشر على تحقيق النمو الإقتصادي. ومن جانب أخر فإن مشكلة ضعف تمويل المؤسسات التعليمية أدي إلى ضعف تطبيق الحوكمة وإنخفاض كفاءة المؤسسات التعليمية بشكل واضح. وأشار جاجا (٢٠١٣) أنه بالرغم من زيادة التحديات في المجتمع النيجيري والتوسع في تطبيق التكنولوجيا والتغيرات السريعة في الإتصالات والإقبال على عولمة التجارة وانفتاح الأسواق إلا أنه مازال هناك انخفاض ملحوظ في تمويل التعليم وخاصة في الجامعات النيجيرية. وبالرغم أن هناك الكثير من الدول النامية لديها استراتيجيات واضحة في دعم وتمويل التعليم إلا أن نيجيريا تفتقر لوجود استراتيجية واضحة لتوفير التمويل اللازم للمؤسسات التعليمية. وتجدر الإشارة إلى أن نيجيريا تمتلك العديد من الموارد النفطية والكثير من الإستثمارات التي تمكنها من امتلاك تحسين تمويل المؤسسات التعليمية إلا أن تلك الموارد لم تنجح في إمكانية توجية تلك الإستثمارات في تمويل التعليم بنيجيريا. ولقد أشار البنك الدولي في تقريره الأخير لعام ٢٠١٩ أن العديد من الدول النامية في آسيا قد حققت نجاحاً في توظيف استثماراتها تجاه تنمية وتمويل قطاع التعليم مثل البرازيل والصين والهند، حيث استطاعت تلك الدول أن تعمل جنباً إلى جنب إلى تنمية تمويل التعليم العالي، ولقد أكد أماجيونيوديوي (٢٠١٢) أن تلك الدول تمتلك خيارات تمويلية وفقاً لطبيعة نظام التعليم

الجامعي. ومن الجدير بالذكر أن تلك الدول التي أشار إليها البنك الدولي تعتمد بشكل رئيسي على القوة البشرية بعكس نيجيريا التي أهملت القوة البشرية الخاصة، كما أن القدرات الإبتكارية أصبحت ضعيفة للغاية في ظل تراجع التعليم المهني. كما أن سياسات التعليم في نيجيريا أصبحت تتجه إلى محاولة الإكتفاء بالمهارات التقليدية التي يكتسبها العمال للإلتحاق بسوق العمل، وهو مايفسر ضعف الإقبال على التعليم العالي حيث بلغت نسبة إقبال الطلاب الجامعيين حوالي ٤٪ فقط بالمقارنة مع دول إفريقية أخرى تعتبر على نفس المستوي الإقتصادي والإجتماعي لنيجيريا مثل جنوب إفريقيا التي يقبل مواطنيها على التعليم الجامعي بنسبة ١٧٪، ويقبل طلاب البرازيل بنسبة ١٢٪ أما طلاب إندونسيا فيقبلون بنسبة ١١٪ على التعليم الجامعي. وبالتالي فإن مشكلة تمويل التعليم في نيجيرياً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات التعليم بصفة عامة، وهو مايفسر أيضاً إنخفاض مخصصات التعليم العالي بنحو ٢٧٪ نتيجة تدني اقبال الطلاب الجامعيين على التعليم الجامعي مما أدي إلى تدني مستوي جودة التعليم العالي. ومن جهة أخرى فإن تدني رواتب الموظفين في الدولة قد أدي إلى عزوف قطاع كبير من الطلاب عن استكمال دراستهم بالجامعة نتيجة عجز أولياء الأمور عن سداد الرسوم الجامعية. كما أن هناك تدهور ملحوظ في الظروف السياسية نتيجة العديد من الاضطرابات الطلابية في الجامعات النيجيرية وخاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي. ولقد أكد أماجيونيوديوي (٢٠١٢) أن استمرار حالة الركود قد أدي إلى صعوبة سفر الطلاب النيجيرين المتميزيين وإنخفاض إمكانية تمويل الأبحاث العلمية بالمقارنة بالدول الأفريقية الأخرى مثل جنوب إفريقيا أو الهند وأندونسيا، حيث تقوم الجامعات الفيدرالية في نيجيريا بإنفاق حوالى ١,٣٪ من ميزانياتها للبحوث العلمية مما يشير إلى تدني ملحوظ في مستوي البحث العلمي بنيجريا. ويرى الباحث أن تمويل التعليم في نيجيريا متدني للعديد من الأسباب الأخرى من بينها بروز الفساد المالي والإداري وعدم رغبة أصحاب السياسات وواضعي الإستراتيجيات من تحسين أوضاع المؤسسات بشكل طبيعي. وأشار فولايان (٢٠١٥) أن التعليم

العالي بنجيريا يفتقر إلى المرافق وتدهور المعدات والمعامل المشاريع بشكل كبير إلا أن هناك تدني ملحوظ في مستوي الجودة في التعليم العالي بنجيريا وتدني في الكفاءة والإنتاجية وخاصة في المخرجات الدراسية. كما أن فابويدي (٢٠١٧) قد ركز على التحديات التي تواجه مشكلة تمويل التعليم العالي بنجيريا، حيث أن الجامعات الفيدرالية قد حصلت على الدعم الحكومي بنجيريا، وكذلك فإن عدم كفاية الرسوم الدراسية قد أشارت إلى عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على الفيدرالية على المنافسة مع الجامعات الخاصة التي تعتبر من أبرز المشروعات الإستثمارية في نيجيريا وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح. وتجدر الإشارة إلى أن فابويدي (٢٠١٧) قد أشار إلى نقص كبير في الموظفين وعدم وجود تمويل كافي للمعامل والورش وقاعات المحاضرات. كما أن هناك أعداد كبيرة من الطلاب مما تعجز القدرة الإستيعابية للمعامل وقاعات المحاضرات على استيعاب تلك الأعداد بشكل واضح.

٢,٢,٣ أهداف تطور نظام التعليم في نيجيريا

أشار أماجيونيوديوي (٢٠١٢) أن هناك ستة أهداف لتطوير نظام التعليم في نيجيريا من بينهم ما يلي:

١. المساهمة في الإستفادة من خريجي الجامعات النيجيرية في المجتمع النيجيري بشكل مباشر.
٢. مكانية غرس القيم من أجل بقاء الفرد والمجتمع.
٣. تنمية القدرات الفكرية والإبتكارية لدى الأفراد والإستفادة من تجاربهم البحثية.
٤. الإستفادة من ضم أفراد قادرين على تحسين أوضاعهم المادية والإجتماعية من خلال ما اكتسبوه من علم ومعرفة.
٥. التشجيع على قبول المنح الدراسية لخدمة المجتمع .

٦. ربط الأفراد بالمجتمع النيجيري للتأكيد على أهمية اسهامات الأفراد في المجتمع.

وأشار جاجا (٢٠١٣) أن هناك أهدافاً أخرى غير تلك الأهداف وهي أن الأقبال على التعليم الجامعي لابد أن يكون على رأس أولويات الدولة، حيث يمكن إضافة العديد من الأهداف الأخرى من بينها تطوير البحث العلمي وتشجيع الطلاب على قبول العديد من المنح الدراسية والسعي للحفاظ على الحد الأدني من المعايير التعليمية. ويرى الباحث أن فرص التعليم في نيجيريا ينبغي ألا تقل عن منافسيها من الدول الأفريقية الأخرى سواء في شمال إفريقيا أو جنوب إفريقيا وذلك لإمتلاك نيجيريا للقوة البشرية والعقول والمهارات والأيدي العامله، وبالتالي فإن هناك فرصة كبيرة لتحسين التعليم العالي بنيجريا.

٢,٢,٤ أهمية التعليم العالي في نيجيريا

أكد أفولايان (٢٠١٥) أن الهدف العام للتعليم العالي النيجيري هو الحصول على القدر الكافي من التعليم بما يخدم المجتمع النيجيري بما يجعل التعليم العالي قادر على التنافسية مع الجامعات العالمية. أشار جاجا (٢٠١٣) أن أهمية التعليم العالي في نيجريا قد برزت من خلال العديد من العوامل من بينها الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

٢,٢,٤,١ الجوانب السياسية

أشارت الجوانب السياسية إلى الإهتمام بالتعليم كأحد الأولويات الإستراتيجية التي تنادي بها الحكومات على مر الزمان. وأكد جاجا (٢٠١٣) أن الحكومات غالباً ما تنادي بضرورة منح التمويل اللازم والملائم لمؤسسات التعليم العالي بشكل كبير. ويرى الباحث أن أحد أبرز أسباب نجاح الأحزاب السياسية هو مستوي الدعم أو المنح التي يوفرها نواب الشعب لدعم المتفوقين في البلاد.

٢,٢,٤,٢ الجوانب الإقتصادية

أكد جاجا (٢٠١٣) أن الجوانب التعليم العالي في نيجيريا قد كشف عن مستوي المهارات التي يجنيها الطلاب من وراء الاقبال على التعليم العالي بنيجيريا. كما أن زيادة الرصيد المعرفي سوف يؤدي إلى حصولهم على فرصة عمل فيما بعد. وكذلك فإن هناك العديد من الجوانب الإقتصادية التي تكشف عن القدرات الفردية التي قد يتمتع بها الطلاب والتي سوف تؤدي إلى حصولهم على دخول ورواتب أعلى وفقاً للإقتصاديات التي يتمتعون بها في مختلف المجالات. وأشار فولايان (٢٠١٥) أن الإستثمار في رأس المال البشري هو أحد أهم الجوانب الإقتصادية التي تسعي إليها وزارة التعليم العالي النيجيرية.

٢,٢,٤,٣ الجوانب الإجتماعية

أشار جاجا (٢٠١٣) أن التعليم العالي في نيجيريا يمارس دوراً هاماً على المستوي الإجتماعي. حيث يقوم التعليم على غرس المبادئ والقيم التي يمارسها الطلاب ويتعلمها في الجامعة. كما يعزز التعليم العالي فكرة الإنفتاح على المستوي التكنولوجي المتميز. كما تساهم في تعزيز انضباط الطلاب وقدرتهم على العمل الجاد في المستقبل. ويري الباحث أن الجوانب الإجتماعية قد لاتتأثر إذا لم تتغير ثقافة المجتمع ككل.

٢,٢,٥ خصائص تمويل التعليم العالي بنجيريا

أشار فابويدي (٢٠١٧) أن التعليم العالي بنجيريا يتصف بالعديد من الخصائص من بينها أن التعليم العالي بنجيريا مرتفع الثمن بالمقارنة بجامعات حكومية وافريقية أخرى وبالرغم من الهدف المعلن للحكومة النيجيرية هو توفير الدعم لكافة الطبقات بالمجان إلا أن التعليم العالي بنجيريا وخاصة بالجامعات الفيدرالية مرتفع الثمن، مما أدي إلى احجام الكثير من الطلاب عن الاقبال عن التعليم، كما أن الحكومة النيجيرية

التي تدعم الجامعات الفيدرالية أو الدعم الممنوح من الولايات النيجيرية لايكفي لإستكمال متطلبات التعليم العالي بنيجريا. وبالرغم من ارتفاع قيمة الرسوم الدراسية في الجامعات النيجيرية إلا أن الحكومة النيجيرية لايمكنها أن توفر التمويل اللازم من خلال رفع النفقات والرسوم الدراسية. كما تتصف المخصصات التعليمية بأنها ضئيلة للغاية ولاتكفي لمواجهة الطلب المتزايد من الطلاب على التعليم العالي بنجيريا. أشار فابويدي (٢٠١٧) أنه يمكن استخدام الوقف كحل مؤقت لتخيف العبئ المادي عن كاهل الحكومة النيجيرية. كما يتصف تمويل التعليم في الجامعات الحكومية بأنه قادر على منافسة الجامعات الخاصة التي تسعي دوماً لتحقيق أرباح من خلال المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها تلك الجامعات لمحاولة توفير إيرادات من وراء تلك المشروعات. ويرى فابويدي (٢٠١٧) أن مؤسسات التعليم العالي تخضع لمسؤولية الأجهزة الرقابية للحد من انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي وللحفاظ على المال العام وحسن توجيهه لصالح تمويل التعليم العالي بنجيريا.

٢,٢,٦ موقف القطاع العام والخاص من تمويل التعليم بنيجيريا

أشار أماجيونيوديوي (٢٠١٢) أن القطاع العام لايزال هو الممول الرئيسي للتعليم في نيجيريا، حيث يقوم على توفير الاحتياجات سواء للحكومة أو المواطنين حيث تعتبر مشكلة نقص التمويل من أبرز المشكلات التي تواجه الحكومة النجيرية حيث اتسمت الإيرادات الحكومية النيجيرية بالإنخفاض بشكل ملحوظ. ومن بين أبرز الأسباب وراء انخفاض أسعار النفط هو تدني أسعار النفط مما يؤثر على خفض الإيرادات من القطاع النفطي، كما أن كثرة الديون وعدم قدرة القطاع العام على الوفاء بها أدي إلى زيادة أعباء الدين الخارجي. وبالتالي فإن التمويل الذي تمنحه الحكومة النيجيرية من خلال القطاع العام قد أنخفض بشكل كبير في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الحكومة النيجيرية.

ومن جانب أخر فإن نقص التمويل الذي تحصل عليه الجامعات النيجيرية من القطاع العام قد أدى إلى تدهور البحث العلمي بشكل واضح. وأكد فولايان (٢٠١٥) أن هناك عوامل أخرى قد أدت إلى تدهور تمويل الجامعات النيجيرية من بين أبرز تلك العوامل هو عدم وجود تخطيط حقيقي بالقطاع العام لدعم تمويل الجامعات النجيرية، كما أن هناك تدني واضح في نسبة الالتحاق بالوظائف الأكاديمية بعكس الوظائف غير الاكاديمية. وكذلك فإن انتشار الجامعات النيجيرية بشكل كبير قد أدى إلى توزيع التمويل بشكل غير عادل وغير متوازن، كما أن الحكومة النيجيرية أصبحت تقوم بعملية التمويل وفقاً لأسباب عرقية مما أدى إلى وجود ظلم اجتماعي واضح للعديد من الطبقات في المجتمع. وكذلك فإن هناك العديد من العوامل الإجتماعية الأخرى من بينها انخفاض معنويات العاملين بالجامعات النيجيرية وانخفاض جودة التدريس في تلك الجامعات مما أدى إلى تدهور جودة مخرجات التعليم في الجامعات النيجيرية.

ولقد برزت العديد من المشكلات الأخرى مثل زيادة اقبال الطلاب على التسجيل في الجامعات النيجيرية في الوقت الذي قام فيه المسؤولين بتخفيض عدد المختبرات العلمية لارتفاع تكلفتها بشكل ملحوظ، كما أدى تخفيض المخصصات المالية للجامعات إلى إلغاء الرحلات العلمية والميدانية والاقتصار على حضور المحاضرات العلمية والاكاديمية فقط، كما أن تدهور ميزانية قطاع التعليم الجامعي بنجيريا أدى إلى عدم قدرة شراء الكتب الحديثة والمواد الكيميائية اللازمة للمعامل والمختبرات، مما أدى إلى تدهور جودة التعليم الجامعي بنيجيريا. وبالرغم من تدهور مخصصات التمويل للجامعات النيجيرية إلا أن العديد من الجامعات قد اتجهت لإنشاء مشاريع تدر دخلاً من أجل الحصول على الأموال مما أدى إلى رفع رسوم التعليم والخدمات الإستشارية. وأشار أماجيونيوديوي (٢٠١٢) أن الرسوم الجامعية التي يدفعها الطلاب تعتبر تلك الرسوم التي يسددها الطالب والتي من خلالها تقوم الجامعات بإعتماد الطلاب في العام الدراسي الحالي، وتعتبر الرسوم الجامعية من أبرز المشكلات التي تواجه الحكومة النيجيرية، حيث تقوم الحكومة

النيجيرية غالباً بدعم المصروفات الجامعية للجامعات الحكومية. وبالرغم من أن القطاع الخاص يتحمل ضريبة التعليم المفروضة عن الهيئات الإعتبارية إلا أن القطاع الخاص اتجه إلى العديد من المشاريع المكمله لتحقيق أرباح من وراء قطاع التعليم بالجامعات النيجيرية، حيث يقوم القطاع الخاص بعمل مشاريع تجاريه خاصة بتوفير فنادق بجوار الجامعات النيجيرية، ومحطات البنزين والمكتبات. ويرى الباحث أن أداء القطاع الخاص في تلك المشروعات ضعيف للغاية إلا أنه في ذات الوقت بتعارض مع الهدف الرئيسي للتمويل بالجامعات النيجيرية وكذلك يتعارض مع أهداف الجامعات النيجيرية بشكل واضح، إلا أن القطاع الخاص له دور بارز في تمويل الجامعات النيجيرية بشكل واضح. ويرى الباحث أنه يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بتوفير تمويل التعليم بالجامعات النيجيرية من خلال توجيه استثمارات مباشرة لتوفير إيرادات لتحسين جودة التعليم.

٢,٢,٧ علاقة التعليم العالي بالنمو الإقتصادي

يساهم التعليم العالي بشكل واضح في تحقيق النمو الإقتصادي حيث يعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية، كما يقوم التعليم العالي على خلق العديد من فرص العمل سواء المهنية أو التقنية. كما يكشف التعليم العالي على العديد من المهارات الإدارية. وهناك علاقة بين التعليم العالي بالجامعات النيجيرية والنمو الاقتصادي. حيث أشار أماجيونيوديوي (٢٠١٢) أن التعليم العالي يؤثر بشكل إيجابي من أجل تحسين جودة الحياة مما يؤثر على تطوير معدلات النمو الإقتصادي. ومن خلال التعليم العالي فإنه يمكن تطبيق أعلى مستوي تكنولوجي من خلال الإهتمام بالتعليم التكنولوجي. كما أنه من خلال الإهتمام بالتعليم العالي يمكن خلق المزيد من فرص العمل وتوفير التمويل اللازم لمن يريد أن يلتحق بالبرامج البحثية الماجستير والدكتوراة لتطوير الفرد بنفسه ورفع مستوي قدراته. كما أن جودة التعليم العالي تشير إلى تخريج جيل جديد

يمكن أن يستفيد من البرامج التدريبية مما يساهم في رفع مستوي الإنتاجية بشكل مباشر. ويرى الباحث أن فرصة الجامعات النيجيرية كبيرة حيث أن نيجيريا تمتلك العديد من العلماء والمهارات في كافة المجالات، وبالتالي فإن حصول الطلاب على الجامعات على التمويل اللازم سوف يساهم في تشجيع قطاع كبير من الطلاب على الاقبال على التعليم بشكل كبير. كما أن جودة التعليم سوف تعطي فرصة لتطبيق الحوكمة لتعزيز مستوي الرقابة على الجامعات النيجيرية، وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي المنشود. ولقد أشار أماجيونيوديوي (٢٠١٢) أن هناك العديد من تعزيز التعليم الجامعي بنجيريا لتحقيق النمو الإقتصادي ومن بين أبرز تلك العوامل ما يلي:

١. محاولة توفير الإرادة السياسية لتعزيز إصلاح التعليم بنحيريا
٢. وضع مزيداً من السياسات من أجل تعزيز إصلاح مؤسسات التعليم العالي في نيجيريا
٣. إعادة ضبط المناهج الجامعية بما يتوافق مع الجامعات العالمية
٤. محاولة تعزيز استقلالية التعليم بالجامعات النيجيرية

٢,٢,٨ نظام التعليم العالي في نيجيريا

أشار فولايان (٢٠١٥) أن الأساس المنطقي الأساسي لتمويل التعليم هو تزويد الناس بالمعرفة المطلوبة والمهارات والقدرة على تحسين نوعية الحياة، وتعزيز الإنتاجية والقدرة على اكتساب المعرفة الجديدة، وتقنيات الإنتاج ، بحيث تكون قادرة على المشاركة بشكل مثير في عملية التنمية. وأشار فولايان (٢٠١٥) أنه بالرغم من اقبال الطلاب النيجيرين على التعليم العالي إلا أن هناك صعوبات في تخطي العقبات المالية نتيجة عدم حصول الطلاب على المنح أو الدعم اللازم لاستكمال الدراسة مما يشير إلى تراجع كبير في قبول الطلاب للتحديات التي طرأت نتيجة الأزمة المالية. وأكد فولايان (٢٠١٥) أن التعليم العالي في نيجيريا

قد يعتمد على العديد من الجامعات والمعاهد الفنية من بينها كليات تكنولوجية وكليات التربية ويمكن تصنيف تلك الجامعات بأنها جامعات فيدرالية. أكد أوجونيانجا (٢٠١٣) أن الحكومة النيجيرية تهدف إلى توفير التعليم لكافة الفئات، حيث انخفض نصيب التعليم من الميزانية وظلت في حدود ١٢٪ إلى ١٤,٥٪ من إجمالي الميزانية الاتحادية لعدد من السنوات، ولكنها سرعان ما تراجعت مرة أخرى إلى أن بلغت ١٠,٥٪ من إجمالي الميزانية. وأشار جاجا (٢٠١٣) أن التعليم العالي في نيجيريا يمكن أن يقسم إلى ثلاثة أقسام من بينها الدرجة الأولي وهي الالتحاق بالجامعات النيجيرية من أجل الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس الأكاديمي وتشمل مدة الحصول على البكالوريوس من ثلاثة أعوام إلى ستة أعوام حسب المؤهل الأكاديمي، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الحصول على الماجستير بعد عام واحد من الحصول على البكالوريوس. كما أن المرحلة الثالثة تشمل مرحلة الدكتوراة من عامين إلى ثلاث سنوات. وأشار أماجيونيوديوي (٢٠١٢) أن الحكومة النيجيرية قد سمحت للقطاع الخاص بالإستثمار في قطاع التعليم العالي بنجيريا. وأشار فولايان (٢٠١٥) أن هناك العديد من مصادر التمويل يمكنها أن تساهم بشكل كبير في تمويل مؤسسات التعليم العالي بنجيريا ومن بين تلك المصادر مايلي:

١. تمويل من الحكومة المالكة

٢. المساهمات الخاصة من قبل المنظمات التجارية في شكل منح عرضية لأغراض محددة

٣. الرسوم الدراسية

٤. الهبات والمنح والأوقاف

٥. دخل الاستثمار

٦. المساعدين (المؤسسات والتراخيص ورابطة الآباء والخريجين)

٧. أنشطة الاستشارات والبحوث

٨. المشاركة المجتمعية وآخرون

أكد فولايان (٢٠١٥) أن البيانات الصادرة من وزارة التعليم العالي النيجيرية تساهم في التخطيط المناسب لمستوي التعليم. كما أشار فولايان (٢٠١٥) أن تمويل التعليم العالي بنجيريا منظومة مشتركة بين أصحاب المصلحة وأولياء الأمور والطلاب والقطاع العام والقطاع الخاص والهيئات الحكومية وغير الحكومية. ولقد أشار فولايان (٢٠١٥) أن الحكومة النيجيرية هي الجهة المختصة بوضع السياسات التعليمية التي تهدف إلى الارتقاء بمستوي التعليم. ولقد أشار بيور (٢٠١٦) أن السبب الرئيسي في تدني تمويل التعليم العالي في نيجيريا إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتراجع مستوي دخل الفرد وعدم القدرة على توفير الحد الأدني من الحياة الكريمة، كما أن انخفاض المخصصات التعليمية لوزارة التعليم العالي قد أدى إلى تراجع نسبة اقبال الطلاب على الجامعات النيجيرية بالرغم مما تحصل عليه من دعم من الحكومة الفيدرالية.

٢,٢,٩ موقف وكالة التنمية الدولية من تمويل التعليم العالي النيجيري

كما أن فابويدي (٢٠١٧) قد أشار إلى أن مصار تمويل وأنظمة الجامعات النجيرية أصبحت غاية في الأهمية، حيث أن مصادر تمويل التعليم العالي الحكومية بنجيريا لاتكفي لنفقات قطاع التعليم العالي بنجيريا. وأشار أوجونيانجا (٢٠١٣) أن وكالة التنمية الدولية تقوم بتمويل التعليم العالي النيجيري، وتعتبر وكالة التنمية الدولية من أبرز المنظمات الدولية التابعة للبنك الدولي والتي تقوم بدور كبير من أجل توفير التمويل اللازم للدول المتعثره في تحسين نظامها التعليمي. ومن الجدير بالذكر أن وكالة التنمية الدولية قد منحت العديد من القروض لوزارة التعليم العالي النيجيري وذلك لتحسين جودة المعامل وتوفير الأموال اللازمة للمعدات والمعامل والآثات وغيرها من النفقات اللازمة لدعم المؤسسات التعليمية، حيث حصلت على حوالي ٦٥ مليون دولار أمريكي في ميزانية عام ٢٠٠٣، كما حصلت على قرضاً بقيمة ١٠١ مليون

دولار نظير الأنشطة المتعلقة بهيئة اليونسكو. ومن بين أبرز المؤسسات المانحه للجامعات النيجرية مؤسسة ماك آرثر التي قدمت دعماً قدره ٣ مليون دولار تم تخصيصها إلى أربع جامعات نيجيرية وهم جامعة بورت هاركوت، جامعة أحمد بيلو، جامعة زاريا وجامعة بايرو وجامعة كانو وجامعة إبادان. وبالرغم من أن فابويدي (٢٠١٧) قد أكد على أهمية التعليم الخاص كأحد أبرز الوسائل التي لاتدعمها الحكومة في عملية التمويل اللازم إلا أن التعليم الخاص لم يثبت أنه البديل الأمثل، وذلك لتدني مخرجات جودة التعليم الخاص، كما أن المناهج التي تدرس لايمكن أن تضاهي المناهج الحكومية التي تعتمد عليها الحكومة النيجيرية في عملية التمويل اللازم. كما أن فابويدي (٢٠١٧) قد أشار إلى أن الجامعات الأفريقية لها العديد من الفرص للحصول على التمويل اللازم للتعليم من جمعيات ومنظمات غير حكومية يمكن أن تكون تلك الجمعيات حلاً مؤقتاً لمشكلة ضعف تمويل التعليم العالي بنجيريا.

٢,٢,١٠ مصادر تمويل الجامعات النيجيرية

أكد فابويد (٢٠١٧) أن الجامعات النيجيرية تتلقي المنح والتمويل بشكل قانوني حيث ينص الدستور النيجيري على أن القانون الإتحادي ينظم حصول الجامعات على التمويل اللازم، حيث يخضع تنظيم المنح والتمويل إلى بعض المعايير من بينها أن يتم استخدام ٤٠٪ إلى ٦٠٪ في نفقات العاملين في تلك الجامعات والنفقات العامة، كما أن التمويل يوجه لإستخدام شراء الأدوات والكتب الدراسية ودعم نفقات البحث العلمي اللازمة. وتجدر الإشارة إلى أن الجامعات النيجيرية بموجب التشريع الخاص بها تقوم بتفويض وزارة التعليم العالي ووزارة المالية الإتحادية وهيئة التخطيط القومي في التخطيط لميزانية متوسطة الأجل تكون مدتها ثلاث سنوات، يتم في هذه الميزانية كتابة كافة الإحتياجات الخاصة بالجامعات. ويعتبر الصندوق الإستنمائي الخاص بالتعليم العالي (TETF) هو الصندوق المسؤول عن تمويل الجامعات الفيدرالية

والولايات النيجيرية، ويقوم بدور بارز من أجل تقديم الدعم لجميع مستويات التعليم العالي العامة وهو المسؤول عن إعادة تأهيل الجامعات بعد حصولها على التمويل اللازم. ويمارس الصندوق المهام الموكله إليه من توفير التمويل اللازم للجامعات الفيدرالية النيجيرية وخاصة في صيانة المباني التعليمية وتوفير المواد والأبحاث اللازمة والمنشورات وتدريب أعضاء هيئة التدريس ووضع معايير المنح الدراسية للطلاب المتفوقين. كما أن المجلس يتشاور بصفة دائمة مع ذوي الخبرة والإختصاص لتحسين الإستراتيجيات التي يمكن من خلالها منح التمويل اللازم. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس يقوم بتوجيه التمويل وفقاً للألويات والإحتياجات التي يجب الإنفاق لتوفير تلك الإحتياجات.

٢,٢,١١ استراتجيات التمويل للجامعات النيجيرية

أكد فابويد (٢٠١٧) أن الجامعات النيجيرية تتبع العديد من الإستراتيجيات من بينها مايلي:

١.مساهمة المجتمع النيجيري

من المؤكد أن تعزيز فكرة المشاركة المجتمعية من خلال الحث على التبرع لتمويل التعليم في الجامعات النيجيرية، ويتم ذلك من خلال العديد من وسائل الإعلام وأن تلك العملية تتم من خلال توجيه التبرعات بالتحويل على إحدى الحسابات في المصارف النيجيرية. كما أن المجتمع النيجيري غالباً ما يقوم بإنشاء العديد من الصناديق الخاصة بدعم وتمويل الجامعات النيجيرية.

٢.استخدام الأفكار الإبداعية لتمويل الجامعات النيجيرية

أشار فايوبد (٢٠١٧) أنه غالباً ما يتم استخدام فكرة إعادة تدوير النفايات والإنفاق من العائدات الخاصة بها لتمويل الجامعات النيجيرية، أو من أجل تمويل الطلاب النيجيرين الفقراء لسداد الرسوم الدراسية، ويتم ذلك أيضاً من خلال الحسابات المصرفية بالمصارف النيجيرية.

٣.التصدي للممارسات الإحتيالية

أكد فايوبد (٢٠١٧) أن التصدي للأنشطة الإحتيالية ومنع صناديق الهبات التي قد تجمع التبرعات بحجة تمويل الطلاب والجامعات من شأنها أن تحد من الفساد وتعيد مسار عملية التمويل إلى مسارها الصحيح وذلك بأن تكون عملية تمويل الجامعات النيجيرية تحت سلطة ورعاية الأجهزة الحكومية.

٤.إقامة الأنشطة التجارية الداعمة لتمويل الجامعات والطلاب النيجيرين

أشار فايوبد (٢٠١٧) أن هناك العديد من الأنشطة التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تدعم الجامعات والطلاب النيجيريين بشكل مباشر، كما أن إقامة تلك الأنشطة التجارية تستعين بالطلاب النيجيرين للعمل لتوفير نفقات الدراسة الخاصة بهم ومصروفات الطلاب الشخصية. وهناك بعض الأمثلة الناجحة لتلك الأنشطة مثل مقاهي الإنترنت ومواقف السيارات والغسيل وخدمات التنظيف والتنقل وبرامج تدريس الطلاب من خلال التدريس بأجور إضافية أو رمزية.

وأشار فايوبد (٢٠١٧) أن تمويل الجامعات والطلاب النيجيرين يؤثر بشكل مباشر على اقبال الطلاب على التعليم، حيث أن الحكومة النيجيرية وبالرغم من القيود المفروضه على عملية تمويل التعليم العالي إلا أن فايوبد (٢٠١٧) قد أكد أن الجامعات النيجيرية تتعدم فيها القدرة على التخطيط الجيد لجلب مزيد من التمويل لتحقيق معدلات جيده للتنمية المستدامة، كما أن إنتشار الفساد المالي والإداري قد ألقي بظلاله على عدم ثقة المؤسسات المانحه الدولية على جلب مزيد من التمويل لشعور تلك المؤسسات بأن هذا الدعم لن يصل في نهاية الأمر إلى دعم الطلاب والجامعات كما هو متوقع. كما يري جبرا (٢٠١٦) أن تقديم التمويل من خلال رجال الأعمال يمكن أن يخلق علاقة مباشرة بين الخريجين وبين سوق العمل، فرجال الأعمال دائماً ما يبحثون عن الكفاءات والخبرات، مما يخلق فرصاً جديدة في سوق العمل ويحد من أزمة البطالة. ويرى الباحث أنه يجب زيادة مستوي تمويل الجامعات النيجيرية والطلاب النيجيريين وذلك

من أجل تحسين مستوي الخدمات التي تقدم للطلاب النيجيريين ومن أجل الإرتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للطلاب النيجيريين.

٥. تقاسم التكاليف

أشار فانجينجي-أوما (٢٠١٨) أن أسلوب تقاسم التكاليف من بين أبرز استراتيجيات أصحاب القرار في الجامعات النيجيرية. حيث تقوم الجامعات النيجيرية بتوفير السكن الطلابي بأسعار مخفضة للطلاب، كما تقوم الجامعات النيجيرية بتوفير الوجبات أيضاً بأسعار زهيده للغاية للطلاب، كما أن الجامعات قد تلجأ لتجميد مبلغ التأمين المدفوع للطلاب حتي يمكن للطلاب استخدام هذا الرصيد النقدي فيما بعد.

٦.تنويع الإيرادات

أشار فانجينجي-أوما (٢٠١٨) أن الحصول على التمويل اللازم يستلزم تنويعاً في المصادر أو بعبارة أخرى يتم استخدام أموال الهبات والتبرعات والأوقاف والهدايا وأموال البحوث وإعادة توجية الهدايا والتبرعات العينية والنقدية لصالح استخدامها في تمويل التعليم العالي.

٢,٢,١٢ الموقف الراهن من تمويل التعليم العالي

أشار اوكيتش (٢٠١٦) أن تمويل التعليم العالي لها تأثير على استكمال الطلاب للمرحلة الجامعية، حيث أن تمويل العالي يحقق المساواة والعدالة الإجتماعية وخاصة للطبقات الأقل فقراً التي لايمكنها تمويل التعليم لديها. كما أن الدولة على رأس أولوياتها منح حق التعليم أن يكون مكفولاً للجميع، وبالتالي فإن الدولة يجب عليها ألا تتجاهل الطلاب المتفوقين في المقام الأول، حيث أن الدولة يجب أن تقوم بالتشجيع على الإستثمار في رأس المال البشري. ولقد سلط اوكيتش (٢٠١٦) الضوء على أهمية نظرية رأس المال

البشري حيث تقوم النظرية على القيام بكافة الجهود نحو تعزيز رأس المال البشري والإهتمام بهم علمياً وثقافياً من أجل الإنتفاع بهذه القوة البشرية في المستقبل القريب، كما أشارت هذه النظرية إلى أن الإهتمام برأس المال البشري يمكن أن يتم من خلال منح التعليم وزيادة الإهتمام بمستواهم التعليم. وأشار فانجينجي-أوما (٢٠١٨) أن هناك العديد من الأشياء التي يمكن استخدامها في تمويل التعليم العالي وتؤثر بشكل مباشر على المؤسسات من بينها الإهتمام بالتمويل لتحسين جودة التدريس واستمرار التمويل لتحسين العلاقة بين رجال الأعمال وبين الطلاب لضمان دعم سوق العمل بالعديد من الشباب الذين حصلوا على التمويل اللازم لإنتهاء دراستهم. كما أن استمرار المنح والتمويل يساهم في ضبط قواعد الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي للتعرف على مصادر تلك الأموال.

٢,٢,١٣ نماذج تمويل التعليم العالي

أشار اوكيتش (٢٠١٦) أن هناك العديد من نماذج تمويل التعليم العالي يمكن الإستفادة منها، ومن بين أبرز تلك النماذج نموذج تمويل الرسوم الدراسية ونموذج الحصول على القروض ويمكن إجمال تلك النماذج فيما يلي:

١.نموذج تمويل الرسوم الدراسية

طبقاً لهذا النموذج فإنه يمكن تقديم التمويل مباشرة إلى الجامعات من خلال سداد الرسوم الدراسية للطلاب، ولقد تعرض هذا النموذج للعديد من الإنتقادات من بينها عدم القدرة على تحرير التعليم من فكرة مجانية التعليم، وأن الإبداع لايمكن أن يظهر بين الطلاب طالماً برزت فكرة دعم تمويل الطلاب من خلال توفير الدعم النقدي بدعم الرسوم الدراسية. وبالرغم من أن هذا النموذج قد وفر الرسوم الدراسية للطلاب إلا أنه تعرض للعديد من الإنتقادات حيث لايوفر هذا النموذج للطلاب أساليب الإنفاق الأخرى

على المآكل والمشرب والمستلزمات التعليمية التي قد يتكبدها طلاب الكليات والجامعات العلمية وتكلفة الأبحاث وغيرها مما يصعب على بعض الفئات استكمال التعليم بهذه الطريقة.

٢.نموذج التمويل بالقروض

أشار اوكيتش (٢٠١٦) أنه يمكن للطلاب الحصول على قروض نقدية وتسليمها للجامعة والإنفاق من تلك القروض على تكلفة التعليم إلى حين التخرج، كما أن اوكيتش (٢٠١٦) قد أشار إلى أنه يمكن سداد القروض بعد انتهاء الطلاب من الدراسة والبدء في الحياة العملية، حيث أن التمويل بالقروض عملية طويلة الأجل تهدف إلى دعم الطلاب وسداد تلك القروض بعد حصول الطالب على الوظيفة الملائمة على أن يكون السداد على فترات ملائمة حتي تنتهي بسداد القرض. ولقد اتبعت العديد من الدول هذا النموذج في تمويل التعليم من بينها استراليا وماليزيا ونيوزيلنده وغيرها من الدول، إلا أنه يعاب على هذا النموذج أنه يعتبر قرضاً ربوياً ذو فائدة مركبة، كما أن هذا النوع من القروض لايمكن سداده في الأجل القصير حيث يحتاج وقتاً كبيراً بعد التحاق الطلاب بسوق العمل، وكذلك يعاب على هذا النموذج أنه في حالة فشل الطالب في استكمال الدراسة سيصبح ديناً كبيراً قد يعرض صاحبه للمساءلة القانونية في حالة العجز عن رد القرض.

٢,٢,١٤ التجربة الماليزية في تمويل الجامعات والطلاب

أكدت دراسة راملي (٢٠١٩) أن ماليزيا لها تجربة رائده في تمويل الجامعات والطلاب من خلال استخدام الوقف، وكذلك استخدام أسلوب القرض الحسن من أجل دعم تمويل الجامعات والطلاب. وكذلك فإن ماليزيا تقوم بمنح القروض الحسنه للطلاب مقابل سدادها بعد انتهاء فترة الدراسة أو أن تكون منحه مقابل أن يكون الطالب ملتزماً بتحصيل التعليم والحصول على الشهادة في الوقت المسموح به.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول من بينها ماليزيا قد أشارت إلى أن الطلاب يكون لهم وضعاً خاصاً في الحصول على تلك القروض، حيث أنه يمكن أن يمنح الطالب مايعرف بالقرض الحسن الذي يسدد على فترات زمنية متباعده بشرط انتظام الطالب في الدراسة وتقديم مايلزم من الجامعة عن تقدم الطالب في العملية التعليمية بحصوله على الدرجة العلمية الراغب في الحصول عليها. ومن ناحية أخرى فإن هذا النموذج قد يتسبب في ارباك كبير حيث أن المصارف تحتاج إلى وقت طويل حتي تتم عملية تحويل الأموال إلى الجامعات، كما أن الجامعات قد تأخذ أيضاً وقتاً كبيراً إلى حين الإنتهاء من العام الدراسي لإرسال موقف الطلاب الممنوحين واتخاذ القرار بشأن استمرار منح الطلاب المنح من عدمه. ويري الباحث أن نموذج التمويل بالقروض هو النموذج الأكثر شيوعاً واستخداماً في الدول التي تقوم بتوفير الدعم والتمويل للطلاب، كما أن هذا النموذج يختلف عن فكرة مجانية التعليم التي تم تشويها بشكل كبير.

٢,٢,١٥ محددات النموذج الماليزي في تمويل التعليم العالي

أكد رامي (٢٠١٩) أن الحكومة الماليزية تعتمد بشكل كبير على صندوق تمويل التعليم العالي الماليزي (PTPTN) من أجل دعم تمويل التعليم بشكل كبير، كما أن صندوق تمويل التعليم العالي الماليزي بذل جهوداً كبيرة من أجل الإهتمام بتمويل التعليم وتوصيل الدعم لمستحقيه بشكل واضح. ويقوم فكرة صندوق تمويل التعليم العالي الماليزي على إمكانية منح التمويل اللازم للعديد من الأفراد الراغبين في استكمال المراحل التعليمية. ويعتمد صندوق تمويل التعليم الماليزي على العديد من المحددات من بينها تفعيل فكرة تقاسم التكاليف بحيث يمكن الإعتماد في تمويل الرسوم الدراسية على صندوق تمويل التعليم العالي الماليزي. ويشترط صندوق تمويل التعليم العالي الماليزي على عدة شروط من بينها أنه لاينبغي أن يحصل على التمويل من تخطي عمره الخامسة والأربعون سنة من الراغبين في استكمال الدراسة بالجامعات الماليزية.

ومن ناحية أخرى أكد أبيمي (٢٠١٦) أن صندوق التعليم العالي الماليزي يعتمد على فكرة منح القروض للطلاب من أجل استكمال دراستهم وإمكانية سداد تلك القروض بعد التخرج وعلى فترات متباعدة، كما أن القروض يتم منحها من خلال العديد من الشروط، فإذا انطبقت الشروط فإن الطلاب يحصلون على القروض اللازمة لسداد الرسوم الدراسية ورسوم المعيشة إلى الإنتهاء من الدراسة بشكل كامل. وأكد نيك أزوان فائز (٢٠١٤) أن تلك القروض بهذه الصورة أمام تحدي شرعي كبير، حيث أكد نيك أزوان فائز (٢٠١٤) أن القروض بهذه الصورة لاتختلف كثيراً عن القروض الربوية، إلا أن القروض بهذه الصورة تحل أزمة الطلاب بتوفير السيولة النقدية اللازمة لإستخدامها في أغراض التعليم ورفع المستوي الثقافي، وبالتالي فإن الباحث يري إن منح القروض بهذه الصورة يمكن أن يحسن من مستوي الطلاب النيجيرين إذا ما اتبعت وزارة التعليم العالي النيجيرية العديد من الخطوات من بينها إقامة صندوق لتمويل التعليم العالي بنيجيريا يكون هدفه الأساسي هو دعم تمويل الجامعات النيجيرية بشكل كبير. ويري أبيمي (٢٠١٦) أن تفعيل فكرة الوقف النقدي فكرة صائبة ويمكنها أن تحل أزمة العديد من الطلاب إلا أن المبلغ الموقوف قد لايكفي للأعداد الكبيرة من الطلاب الراغبين في استكمال دراستهم، كما أن صندوق التمويل لابد أن يأخذ في الإعتبار حالات الفساد المالي والإداري ووصول الدعم لمستحقيه من الطلاب المتفوقين والغير قادرين على استكمال مراحل تعليمهم بشكل طبيعي. كما أن فكرة الوقف النقدي لابد أن تكون قائمة على فترة زمنية محددة لايمكن تجاوزها ولابد أن يكون الطالب مؤهل لرد المبالغ النقدية عقب انتهاء المراحل الدراسية. وبالرغم من أن رامي (٢٠١٩) قد أشار إلى أن فكرة الوقف النقدي تعتمد على العديد من المرتكزات من بينها أن الوقف النقدي هي فكرة تكامليه هدفها الإستثمار في رأس المال البشري بشكل مباشر من خلال منح التعليم وتشجيع قطاعات كبيرة من الطلاب على الإقبال على الدراسة واستكمال المراحل الجامعية من خلال توجيه وتشجيع الطلاب من خلال تعلم العلوم التي يحتاجها سوق العمل الماليزي

فيما بعد، ومن بين تلك المبادرات ماقام به صندوق التعليم الماليزي من تفعيل مبادرة APEL والتي تهدف إلى توجيه الطلاب نحو التعلم مدى الحياة بتكلفة أقل والحصول على الدرجات العلمية والإستفادة من توجيههم إلى سوق العمل مباشرة. كما استخدم صندوق التعليم الماليزي مبادرة GAP YEAR وتهدف هذه المبادرة إلى منح الطلاب فترة زمنية يمكن التوقف فيها لعام دراسي واحد من أجل الإحتكاك بسوق العمل ومن أجل الإستفادة من خبرات القائمين على سوق العمل المحلي. كما قام صندوق التمويل الماليزي بمبادرات أخرى مثل مبادرة ICGPA والتي تهدف إلى تخريج دفعات اكاديمية في ثمان مجالات من العلوم والإستفادة بهم في سوق العمل. كما قام صندوق التمويل العالي الماليزي بتفعيل مبادرة U2i2 والتي تقضي بدراسة التكنولوجيا الصناعية لمدة سنتين ثم العمل بعد ذلك في سوق الصناعة. وبالتالي فإن فكرة الوقف النقدي هي ليست فكرة تمويل أو دعم نقدي فقط دون الإلتفاف لمتطلبات سوق العمل الماليزي. ولقد أكد وزير التعليم العالي الماليزي إدريس جوسوه (٢٠١٧) أن صندوق تمويل التعليم العالي قد حقق دعماً لحوالي ١٢٧٠٠ ألف طالب ماليزي يدرسون في العديد من الكليات العملية والنظرية والتخصصات الشرعية. ولقد أكد الوزير أن ميزانية تمويل التعليم العالي سوف تكون ثابتة على مدار حوالي أربع سنوات، كما أكد وزير التعليم العالي أنه يمكن البحث عن مصادر تمويلية أخرى بجانب صندوق تمويل التعليم العالي ومن بين تلك المصادر التمويلية هيئة الصناعة ومجموعة تواري الماليزية. كما أكد الوزير أن وزارة التعليم العالي الماليزية تقوم بربط البحوث التي تخص القطاعين العام والخاص بالمصادر التمويلية حتي يمكن الإستفادة من تلك المصار، حيث ساهمت شركة بتروناس بالتعاون مع طلاب جامعة بتروناس في تركيب الدوائر الكهربائية لمشروع القطار MRT. وبالتالي فإن قيام صندوق تمويل التعليم العالي الماليزي بإطلاق المبادرات من أجل التعرف على احتياجات سوق العمل الماليزي وتوجيه الشباب نحو تعلم تلك العلوم والإستفادة منهم بعد استكمال دراستهم. ويرى الباحث أن صندوق تمويل التعليم العالي الماليزي نجح في التعرف على

احتياجات ومتطلبات سوق العمل في القطاع العام والقطاع الخاص واستخدام امكاناته وقدراته من أجل إعادة توجيه الشباب نحو تعلم العلوم المرتبطة بسوق العمل، وهو ما قد يختلف عن رغبة أصحاب المصلحة في نيجيريا الذين يركزون على تنمية مصالحهم الاقتصادية والتجارية. كما أن فكرة الوقف النقدي قد أشارت إلى نجاح تطويع العمالة وإنخراطهم في سوق العمل بسهولة وذلك للحاجه الماسه لتلك العمالة في الأسواق المحلية الماليزية.

٢,٣ ثانياً: الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة على العديد من الدراسات السابقة من أوراق بحثية منشورة ورسائل ماجستير ودكتوراة منشورة وغير منشورة ويمكن استعراضها كالتالي:

١.دراسة أولاينكا (٢٠٢٠)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أصحاب المصلحة في تحسين جودة التعليم بالجامعات النيجيرية. تكمن مشكلة الدراسة في قصور الدور الذي يمارسه أصحاب المصلحة في تحسين جودة التعليم. وتبرز أهمية الدراسة في أهمية دعم تمويل التعليم بالجامعات النيجيرية. واتبعت الدراسة المنهج النوعي من خلال إجراء المقابلات مع عدد ٢٧ من المديرين التنفيذين من ذوي الخبرة والإختصاص بالجامعات النيجيرية، ووكالات التعليم وأعضاء الجامعات غير الحكومية. ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن أصحاب المصلحة لهم دور بارز في دعم تمويل التعليم بالجامعات النيجيرية من خلال ربطهم بسوق العمل فيما بعد. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تمويل الجامعات النيجيرية من خلال الإستعانة بفكرة الوقف وتقديم القروض طويلة الأجل. ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة الحالية من خلال الإطار النظري لتمويل التعليم.

٢.دراسة شيدي (٢٠١٩)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظام الولاية لدعم الجامعات النيجيرية والمعوقات المستدامة للتعليم العالي النيجيري. وتكمن مشكلة الدراسة في بروز العديد من التحديات التي تواجه تمويل التعليم النيجيري مما يؤثر سلباً على استدامة التعليم النيجيري. وتبرز أهمية الدراسة من خلال التعرف على أهمية تمويل التعليم النيجيري. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل المعوقات التي تواجه استدامة التعليم النيجيري. ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك تأثير سلبي من نقص تمويل التعليم على استدامة التعليم العالي. ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على الإعتماد على مصادر تمويل التعليم الجامعي من صناديق وهبات لسد العجز في تمويل التعليم العالي. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم النيجيري، وبالرغم من اتفاق الدراسة الحالية معها.

٣.دراسة أولاديجو (٢٠١٩)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف تمويل التعليم الجامعي وتقاسم التكاليف في نيجيريا :اعتبارات لتوجيه السياسة .وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف تمويل التعليم الجامعي وتقاسم التكاليف في نيجيريا. وتبرز أهمية الدراسة من خلال التعرف على مصادر تمويل التعليم الجامعي. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور تمويل التعليم في ظل تقاسم التكاليف في نيجيريا. ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن تقاسم التكاليف يمكن أن يخفف العبء عن كاهل الجامعات النيجيرية بتوفير الأساسيات بأسعار رمزية. ولقد أوصت الدراسة بتعميم فكرة تقاسم التكاليف وتنميتها من أجل تحسين عملية تمويل التعليم الجامعي. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على أسس تمويل التعليم العالي والإطار النظري لتمويل التعليم العالي في نيجيريا.

٤.دراسة راملي (٢٠١٩).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري لتطوير الوقف النقدي لتطوير التعليم العالي في ماليزيا، القضايا والتحديات والآمال. وتكمن مشكلة الدراسة في إمكانية تطبيق مبدأ تقاسم التكاليف بين الحكومة الماليزية وبين الطلاب الماليزيين. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أهمية صندوق التمويل العالي الماليزي (PTPTN) في توفير الدعم والتمويل الملائم للطلاب والجامعات الماليزية على السواء. اتبعت الدراسة المنهج الكمي والنوعي حيث تم توزيع ٤١٧ استمارة أما المنهج النوعي فقد تم إجراء مقابلات مع المسؤولين على صندوق التمويل العالي الماليزي. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها هناك علاقة إيجابية مباشرة بين تطوير الوقف النقدي وبين تطوير التعليم العالي الماليزي، كما أوضحت نتائج الدراسة أن فكرة تقاسم التكاليف ودعم الطلاب الماليزيين في تحصيل الرسوم الدراسية من صندوق تمويل التعليم العالي الماليزي تعتبر مناسبة للطلاب الفقراء، كما أنها تعتبر من أفضل أنواع النماذج التي تقوم بدعم الطلاب والجامعات على السواء. ولقد اتفقت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لتقاسم التكاليف واستخدام الوقف النقدي، كما استفادت الدراسة الحالية من اسهامات صندوق دعم تمويل التعليم الماليزي. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في التعرف على الدراسة الحالية في كيفية الإستفادة من النموذج الماليزي في تطبيق فكرة تقاسم التكاليف وفي تطبيق فكرة القروض من أجل دعم تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية.

٥. دراسة وانجينجي أوما (٢٠١٨)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تمويل التعليم العالي في إفريقيا، وتكمن مشكلة الدراسة في قصور تمويل التعليم العالي في القارة الإفريقية بصفة عامة. وتبرز أهمية الدراسة في التركيز على أهمية توفير التعليم كأساس تعتمد عليه إفريقيا لخدمة شعوبها. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الإطار

النظري لتمويل التعليم العالي بالجامعات الإفريقية. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن تمويل التعليم العالي في إفريقيا يواجه العديد من التحديات من أبرزها ضعف تمويل الجامعات النيجيرية بشكل كبير. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التعمق في دراسة الدول الإفريقية واحده تلو الأخرى للتعرف على تمويل التعليم في تلك الدول. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لتمويل التعليم العالي بإفريقيا إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في التعرف على دور تمويل التعليم العالي بنجيريا.

٦. دراسة ماينما (٢٠١٨)

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على تقييم تمويل نظام التعليم الجامعي بنجيريا وتأثيره على النظام من ولاية ناسروا. وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على تدهور جودة التعليم بسبب ضغف تمويل التعليم الجامعي. وتبرز أهمية الدراسة في كيفية تقييم تمويل التعليم الجامعي بنيجيريا. ولقد اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تمويل نظام التعليم الجامعي بنجيريا. وبلغ مجتمع الدراسة ٥٥٠ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات النيجيرية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن تمويل التعليم الجامعي بنيجيريا يتعرض للعديد من التحديات. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة أسباب ضعف ونقص تمويل التعليم الجامعي بنجيريا. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على أسباب تمويل التعليم الجامعي بنيجيريا. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في التعرف على أثر تمويل التعليم العالي.

٧.دراسة أكوا (٢٠١٧)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تمويل التعليم العالي في نيجيريا وجهة نظر الطلب، وتكمن مشكلة الدراسة في قصور تمويل التعليم العالي في نيجيريا وقلة الطلب علي التعليم العالي واتجاه الشباب للحرف

التقليدية .وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أهمية التعليم العالي بالجامعات النيجيرية .واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الإطار النظري لتمويل التعليم العالي بنيجيريا .ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن تمويل التعليم العالي في نيجيريا لديه قصور شديد نتيجة نقص التمويل وقلة الطلب على الجامعات النيجيرية .ولقد أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الطلاب وتوفير المنح اللازمة لهم . ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في التعرف على دور تمويل التعليم العالي بنجيريا .

٨.دراسة فابويدي (٢٠١٧)

هدفت الدراسة إلى التعرف على اسباب انخفاض تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية والتحديات والفرص التي تتوافر للجامعات النيجيرية. وتكمن مشكلة الدراسة في انخفاض تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية .وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على مكامن الضعف التي أدت إلى خفض تمويل التعليم الجامعي. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية والتحديات التي تواجه الجامعات النيجيرية. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن انخفاض تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية قد أدى إلى تدهور جودة التعليم العالي. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية إلا أن هذه الدراسة تختلف عن هذه الدراسة في التعرف على تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية .

٩. دراسة بيور (٢٠١٦)

هدفت الدراسة إلى التعرف على المؤسسات غير الرسمية ودروها في الحد من الفقر في منطقة لكونشيا في ولاية بينوي بنجيريا، وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف دور المؤسسات غير الرسمية في تمويل التعليم

العالي بالجامعات مما يزيد من حدة الفقر في منطقة لكونشيا في ولاية بينوي بنجيريا .وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على دور المؤسسات الغير رسمية بنجيريا في دعم تمويل التعليم العالي بنجيريا. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور المؤسسات غير الرسمية في الحد من الفقر في منطقة لكونشيا في ولاية بينوي بنجيريا .وبلغ مجتمع الدراسة ٢٢٠ من الأسر الذين يسكنون منطقة لكونشيا في ولاية بينوي بنجيريا و ١١٠ من المستفيدين من برامج المؤسسات غير الرسمية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك تأثير إيجابي مباشر للمؤسسات الغير رسمية للحد من الفقر في منطقة لكونشيا في ولاية بينوي بنجيريا .ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة تمويل الجامعات النيجيرية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للمؤسسات غير الرسمية. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في التعرف على دراسة أثر تمويل التعليم العالي .

١٠. دراسة أديمي (٢٠١٦)

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على محددات الوقف النقدي في ماليزيا. وتكمن مشكلة الدراسة في وجود الكثير من الشروط للحصول على الوقف النقدي في ماليزيا مما يؤثر على تمويل التعليم العالي بالجامعات الماليزية. وتبرز أهمية الدراسة في أهمية الوقف النقدي في تمويل التعليم العالي بالجامعات الماليزية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور محددات الوقف النقدي في ماليزيا لدعم وتمويل الطلاب والجامعات الماليزية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الوقف النقدي له عديد من الشروط حتي يمكن للطالب أن يحصل على التمويل اللازم لاستكمال الدراسة بالجامعات الماليزية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للوقف النقدي ومحدداته بماليزيا.

١١.دراسة آسيا (٢٠١٥)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أصحاب المصلحة في تحسين جودة التعليم الجامعي بنجيريا. وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف دور أصحاب المصلحة مما يؤثر سلباً على جودة التعليم الجامعي بنجيريا. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على اسهامات أصحاب المصلحة في تمويل التعليم الجامعي. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور أصحاب المصلحة في تحسين جودة التعليم الجامعي بنجيريا. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك تأثير إيجابي لأصحاب المصلحة في تحسين جودة التعليم الجامعي بنجيريا. ولقد أوصت الدراسة بضرورة توفير جودة التعليم العالي بأكبر قدر من الكفاءة. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لأصحاب المصلحة.

١٢. دراسة أفولايان (٢٠١٥)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تمويل التعليم العالي بنجيريا. وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على أسباب ضعف تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية والسبل والطرق لحل تلك المشكلة. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على كيفية تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أنه ينبغي التركيز على الجهات المانحه بشكل كبير والعمل معها للإرتقاء بمستوي التعليم الجامعي النيجيري. ولقد أوصت الدراسة بضرورة معالجة أسباب نقص التمويل بالإستعانة بالوقف. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لتمويل التعليم العالي بنجيريا.

٢,٣,١ أوجة الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن القول بأن دراسة أولاينكا (٢٠٢٠) استخدمت المنهج النوعي للتعرف على جودة التدريس بالجامعات النيجيرية، إلا أن هذه الدراسة مختلفة نسبياً إلا أن الدراسة الحالية استفادت من منهجية الدراسة المستخدمة فيها. كما أن دراسة أفولايان (٢٠١٥) ودراسة أكوا (٢٠١٧) قد استفادت منهم الدراسة الحالية في التعرف على الإطار النظري لتمويل التعليم إلا أن الدراسة الحالية تسلط الضوء على التعرف على كيفية تأثير تمويل على الجامعات النيجيرية. واستخدمت الدراسات التالية المنهج الكمي وخاصة المنهج الوصفي التحليلي وخاصة دراسة بيور (٢٠١٦) و دراسة آسيا (٢٠١٥) التي أشارت إلى وجود علاقة إحصائية بين تمويل التعليم العالي النيجيري. كما أن دراسة ماينما (٢٠١٨) قد توسعت استخدمت أيضاً تمويل التعليم الجامعي إلا أنها تفتقر لقياس أثرها على الجامعات النيجيرية وهو مايجعل هذه الدراسة حديثة، وبالرغم من أن الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن دراسة دراسة وانجينجي أوما (٢٠١٨) ودراسة أولاديجو (٢٠١٩) التي سلطت الضوء على الإطار النظري لتمويل الجامعات النيجيرية وهو مايجعل هذه الدراسة حديثة. وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تقوم بإستخدام المنهج النوعي نظراً لأن المنهج النوعي لم يستخدم بكثرة في الدراسات السابقة بعكس الدراسات الإحصائية واتباع المنهج الكمي وخاصة المنهج الوصفي التحليلي. ولقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة راملي (٢٠١٩) في التعرف على كيفية الحصول على تمويل التعليم العالي من خلال إبراز أهمية الوقف النقدي في ماليزيا، ولقد استفادت الدراسة الحالية بشكل كبير من المنهجية المتبعة في الدراسة حيث استخدمت الدراسة المنهج الكمي والمنهج النوعي معاً مما ساهم في التعرف على طبيعة أسئلة المقابلات التي يمكن استخدامها في الوقف النقدي في ماليزيا. كما استفادت الدراسة الحالية من دراسة أبيمي (٢٠١٦) في التعرف على دور الوقف النقدي لتمويل الجامعات في ماليزيا، كما

استخدم أبيمي (٢٠١٦) المنهج الكمي للتعرف على محددات الوقف النقدي وكيفية توجية الوقف النقدي في تمويل الجامعات الماليزية، وبالتالي فإن الدراسة الحالية سوف تحاول تطوير النموذج الماليزي الذي يعتمد على فكرة تقاسم التكاليف وفكرة محددات الوقف النقدي والقروض من أجل محاولة تطبيقهم في البيئة النيجيرية والإستفادة من نجاح التجربة الماليزية للتعرف على أثرها في الجامعات النيجيرية.

٢,٣,٢ نموذج الدراسة

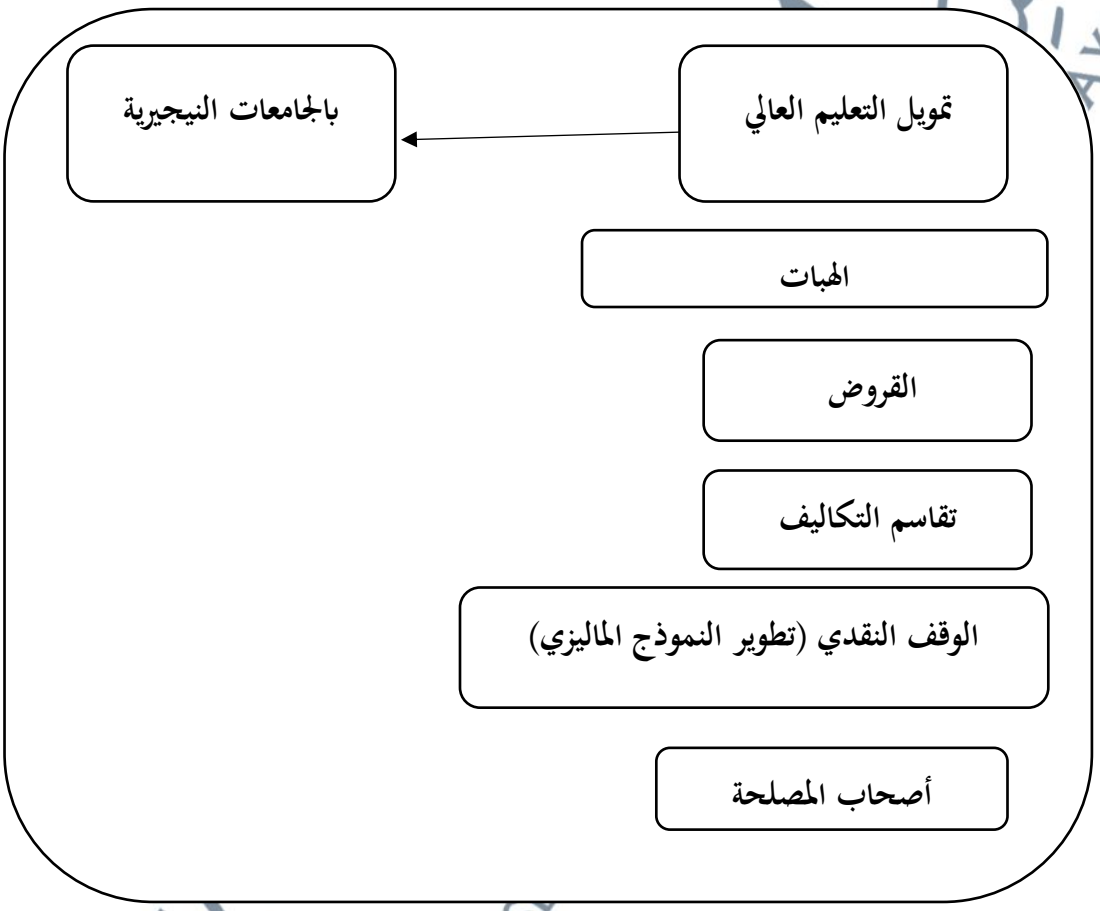

الرسم البياني ٢.1: نموذج الدراسة

٢,٤ خلاصة الفصل الثاني

استعرض الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة لدراسة تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية، واستعرضت الدراسة مفهوم التعليم والتحديات التي تواجه التعليم العالي بنجيريا وعلاقة التعليم العالي بالتنمو الإقتصادي والنماذج المستخدمة في تمويل التعليم العالي والتجربة الماليزية في تمويل التعليم العالي بالجامعات والطلاب ومصادر تمويل الجامعات النيجيرية واستراتيجيات تمويل الجامعات النيجيرية. واستعرضت الدراسة الدراسات السابقة ومناقشتها وأوجة الإختلاف والإتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وخلاصة الفصل الثاني.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA